

Distr.: General
15 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات:
مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات
المعلومات والاتصال وتمكينها من الوصول إليها وتأثير
هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة
للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧
من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

يتألف التحالف الوطني للمنظمات النسائية من أكثر من مائة منظمة عضو



يتشكلون من منظمات نسائية أو تنظيمات نسائية فرعية من جماعات مختلطة توجد مقارها في انكلترا، ومن فرادى المنخرطين فيها. ويسعى التحالف إلى تعزيز تمكين المرأة، وحقوقها الإنسانية، وإلى تحقيق المساواة والعدالة لفائدة جميع النساء. ويقوم بدور خاص فيما يتصل بجماعة الضغط النسائية الأوروبية، حيث يوفد مندوبة منتخبة إلى جماعة الضغط هذه للتعبير عن شواغل نساء المنطقة واحتياجاتهن. ويشكل التحالف، مع المنظمات المناظرة له في سكوتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، لجنة المملكة المتحدة المشتركة المعنية بالمرأة، التي تتولى وضع السياسات العامة، والتعبير عن شواغل المرأة ووجهات نظرها وتنفيذ استراتيجيات جماعة الضغط النسائية الأوروبية في المملكة المتحدة. وإضافة إلى عمل التحالف مع الأعضاء المكونين له، يعمل أيضا بالاشتراك مع اللجنة الوطنية للمرأة (المملكة المتحدة) والعديد من المنظمات الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي. ويحرص التحالف في دورة لجنة وضع المرأة السابعة والأربعين هذه على الربط بين موضوعين رئيسيين مستقلين ومرتبطين من حيث الجوهر.

١ - تعد وسائل الإعلام من المنتجات التي تترتب عليها آثار اجتماعية وأخلاقية وثقافية، والتي يشجع استخدامها كأداة ترفيهية وتثقيفية وكخدمة عامة. وبسبب ما لتلك الوسائل من أثر على الفرد والمجتمع، تكتسي دراسة محتواها ونواتجها أهمية حيوية. ورغم أن المجتمع المدني يسلم بأهمية وسائل الاتصالات المطبوعة والمذاعة والإلكترونية، فكثيرا ما تُغفل شواغل المرأة، ولا يُعترف بما فيه الكفاية بمدى استفادة المرأة من تلك الوسائل وبفوائدها أو الأخطار التي تشكلها.

٢ - تتسبب وسائل الإعلام التي لا تراعي الفوارق بين الجنسين في تهميش إسهامات المرأة. وفي الوقت الذي ما زالت فيه الفرص المتاحة للمرأة من أجل إسماع صوتها والتأثير تبعا لذلك في مجريات الأحداث في العالم محدودة، تتواصل هيمنة الرجل على أهم المناصب نفوذا وأغلاها أجرا في قطاع وسائل الإعلام العالمي، وليس من المحتمل أن يطرأ تغيير سريع على الوضع القائم الذي يخدم مصالح الرجل في أغلب الأحيان.

٣ - ورغم إحراز تقدم في وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة، لا يزال من الضروري تقديم المزيد من الصور الإيجابية للمرأة مقابل الصور السلبية التي تحط من شأنها أو تضرر بها والتي تشجع ارتكاب العنف في حقها، ومن الأمثلة على ذلك:

- استغلال المرأة
- الصور الجنسية
- تصوير المرأة كضحية
- تصوير العنف المرتكب ضد المرأة بوضوح

• انغماس الفتيات في السلوك الجنسي حتى قبل سن البلوغ بكثير.
يؤدي التكرار المتواصل لهذه الجوانب، ولا سيما “العنف على الشاشة”، إلى “تطبيع” المواقف السلبية والصور النمطية وقبولها.

ومما يحول أيضا دون قبول الرجل والمرأة معا كون المساواة بينهما أمرا طبيعيا، اختفاء صورة المرأة نسبيا في أدوار السلطة والنفوذ التي تمارس في شريحة واسعة من الأنشطة؛ ولا يقتصر هذا الأمر على دورها في إنجاب الأطفال وكونها عاملا رئيسيا في تنشئتهم.

٤ - ولتكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل الإنترنت، أثر إيجابي بهذا الشأن، كما أنها تتيح الفرصة لتمكين جميع أفراد المجتمع. وينبغي اعتبار حرية الإعلام كحق، وليس لأي دولة أن تحرم رعاياها من حرية الاطلاع على المعلومات من خلال هذه الوسيلة.

٥ - وحين يكون بمقدور النساء الاطلاع على الإنترنت، فلا سبيل إلى تجاهل قدرتهن في هذا الصدد. ومن الإنجازات التي حققها:

- إنشاء شبكات معلومات وتعهداتها
- إيجاد فرص عمل على الإنترنت
- إذاعة الأخبار
- زيادة معلوماتهن وتوسيع قاعدة معارفهن
- الإسهام في الاقتصاد
- إيجاد سبل لمساعدة بعضهن البعض وللحصول على المساعدة عند التعرض للعنف
- التمكين من العمل دون التنقل وبتكلفة أقل.

٦ - وحتى تتسم هذه التكنولوجيات بالفعالية من حيث النهوض بالمرأة، ينبغي كفالة الاستفادة منها ووضع استراتيجيات تمكينية بهذا الصدد. فكثيرا ما تُهمش استفادة المرأة من تلك التكنولوجيات للأسباب التالية:

- الفقر والافتقار إلى المعلومات
- الجهل
- عدم الإلمام بمبادئ استخدام الحاسوب
- الافتقار إلى الموارد، بما في ذلك عدم وجود خط هاتفي
- عدم توفر أسباب الاستفادة بصفة عامة
- عدم المساواة بين الجنسين.

- ٧ - وقد أدى استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة إلى إثارة مشاكل جديدة بخصوص استغلال المرأة والاتجار بها والمواد الخليعة. ومن المؤسف أن العديد من المواقع الناجحة والمربحة على الإنترنت تقدم مواد خليعة. وهذا أمر في غاية الخطورة والإضرار بالنساء والأطفال، ولا سيما الإناث، وتترتب عليه آثار بعيدة المدى على المجتمع. ويقتضي الأمر عملاً متواصلاً من أجل وضع قوانين تعنى بالمواد الخليعة وتضع ضوابط تنظيمية لها.
- ٨ - وتفتقر المرأة إلى المعلومات في العديد من مناطق العالم، وهو أمر من المسلم بأنه عائق رئيسي أمام التمكين والفرص الإنمائية، هذا في حين تغمر فيه كميات هائلة من المعلومات وسيل متواصل من المواد الترفيهية مناطق متقدمة من العالم. ولتحقيق تمكين المرأة في كل مكان ينبغي أن ييسر لها الاطلاع على الأمثلة المتعلقة بالممارسات الجيدة، حتى تشارك جميع النساء مشاركة تامة في التكنولوجيا التي يمكنها الإسهام بدرجة كبيرة في النهوض بالمرأة.
- ٩ - ويلاحظ التحالف أن الأخطار والمشاكل التي يطرحها استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة والناشئة تنتج، شأنها في ذلك شأن العنف المرتكب في حق المرأة، عن علاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ (منهاج عمل بيجين)^(١). ويحث التحالف على الاعتراف التام والعلمي بهذه الحقيقة ويعرب عن أسفه لإزاء الميل إلى تحميل الأسر أو النساء أنفسهن المسؤولية عن مشاكل العنف، سواء في وسائط الإعلام أو في الحياة اليومية.
- ١٠ - ويرحب التحالف بالدور الريادي العظيم الذي قامت به الأمم المتحدة بإصدارها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتغيير هذا النمط التاريخي. ويحث الحكومات والأمم المتحدة على تنفيذ ذلك القرار حتى تعمل وسائط الإعلام على إظهار الدور الريادي للمرأة في منع الحروب وتسوية الصراعات.
- ١١ - ويدعو التحالف الحكومات كذلك إلى وضع نظم قانونية وقضائية وبرامج واستراتيجيات ابتكارية فعالة، وجمع ما يلزم من إحصاءات مصنفة ورصد النتائج، والعمل على إتاحة استنتاجات لجنة وضع المرأة ومضامين مناقشاتها في جميع محافل الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وتنفيذها وفقاً للأهداف المتفق عليها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر منظومة الأمم المتحدة.

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.